

# النشرة الشهرية مارس ٢٠١٨



شهد شهر مارس ٢٠١٨ العديد من التطورات فيما يتعلق بمحاور عمل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، حيث شهد مجال الاستثمار اتخاذ عدة إجراءات من شأنها تعزيز مناخ الاستثمار والأعمال في مصر، كما شهد قطاع الخدمات المالية غير المصرفية عدة تطورات هامة سواء فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بها أو فيما يتعلق بإجراءات تطوير العمل في هذا القطاع، أما فيما يتعلق بمحور التنمية والتعاون الدولي فقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات في مجالات التنمية والتعاون الدولي، وذلك على النحو الآتي:

## أولاً: الاستثمار

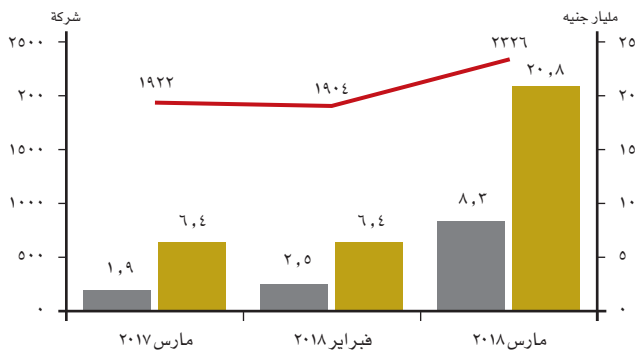


### ١- الاستثمارات المحلية الخاصة

• ٢١٪ ارتفاعاً كبيراً في إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات خلال شهر مارس ٢٠١٨ مقارنة بشهر مارس ٢٠١٧، فقد شهد إجمالي عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها والشركات التي شهدت توسعات ارتفاعاً بنسبة ٢١٪ خلال شهر مارس ٢٠١٨ لتبلغ نحو ٢٣٢٦ شركة (٢٠٧٢ شركة تأسيسات + ٢٥٤ شركة توسعات) مقارنة بنحو ١٩٢٢ شركة (١٧٤١ شركة تأسيسات + ١٨١ شركة توسعات) خلال شهر مارس ٢٠١٧ (شكل ١) (جدول ١)

• ٢٤,٢٪ زيادة في حجم الاستثمارات الخاصة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالنصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، فقد شهدت الاستثمارات الخاصة ارتفاعاً بنسبة ٢٤,٢٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتصل إلى نحو ١٨٦,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٤٩,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق ٢٠١٧/٢٠١٦، كما شهدت الاستثمارات الكلية المنفذة أيضاً ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٥٢,٨٪ لتبلغ نحو ٣٥٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٣١ مليار جنيه خلال النصف المناظر من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

شكل (١) : إجمالي الاستثمارات الجديدة ورؤوس الأموال المُصدرة وإجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات



— إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات  
■ إجمالي رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات  
■ إجمالي الاستثمارات الجديدة

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

• ٣٣٧٪ ارتفاعاً غير مسبوق في إجمالي حجم الاستثمارات الجديدة خلال شهر مارس ٢٠١٨ مقارنة بشهر مارس ٢٠١٧، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات الجديدة (رؤوس الأموال المدفوعة للشركات الجديدة والشركات التي شهدت توسعات) بنسبة ٣٣٧٪ خلال شهر مارس ٢٠١٨ لتبلغ نحو ٨,٣ مليار جنيه (١,٢٧ مليار جنيه تأسيسات + ٧ مليار جنيه توسعات) مقارنة بنحو ١,٩ مليار جنيه (٥٩٤ مليون جنيه تأسيسات + ١,٣ مليار جنيه توسعات) خلال شهر مارس ٢٠١٧ (شكل ١) (جدول ١)

• ٢٢٦٪ ارتفاعاً غير مسبوق في إجمالي رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات خلال شهر مارس ٢٠١٨ مقارنة بشهر مارس ٢٠١٧، حيث ارتفع إجمالي رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات بنسبة ٢٢٦٪ خلال شهر مارس ٢٠١٨ لتبلغ نحو ٢٠,٨ مليار جنيه (١٢,٣ مليار جنيه تأسيسات + ٨,٥ مليار جنيه توسعات) مقارنة بنحو ٦,٤ مليار جنيه (٣,٦ مليار جنيه تأسيسات + ٢,٨ مليار جنيه توسعات) خلال شهر مارس ٢٠١٧ (شكل ١) (جدول ١)

## التوزيع الجغرافي للشركات التي تم تأسيسها

جدول (١): التوزيع الجغرافي للشركات التي تم تأسيسها

المحافظة	عدد الشركات	النسبة (%)
القاهرة	١٠٥٥	٥٠,٩%
الجيزة	٣٣٣	١٦,١%
الشرقية	١١٣	٥,٥%
الإسكندرية	٩٨	٤,٧%
القليوبية	٨٧	٤,٢%

وما تبقى من إجمالي الشركات الجديدة وعددها (٣٨٦ شركة) توزع على باقي محافظات الجمهورية.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

## التوزيع القطاعي للشركات التي تم تأسيسها



قطاع الزراعة  
١٦٤ شركة  
٧,٩%



قطاع الصناعة  
٥٣٧ شركة  
٢٥,٩%



قطاع الخدمات  
١١٢٠ شركة  
٥٤,١%



قطاع السياحة  
٢٢ شركة  
١,١%



قطاع التشييد والبناء  
١١٢ شركة  
٥,٤%



قطاع الاتصالات  
١١٦ شركة  
٥,٦%



قطاع التمويل  
شركة واحدة  
٠,٠٥%



شكل (٣): تقديرات فرص العمل وفقاً للتخصص



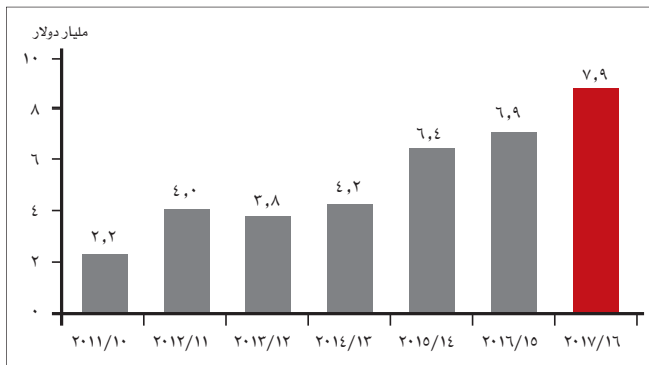
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

## فرص العمل للشركات الجديدة التي تم تأسيسها

من المتوقع أن توفر الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال شهر مارس ٢٠١٨ نحو ٧,٦ ألف فرصة عمل (شكل ٢)

## ٢- الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة ١٤,٥% ليبلغ هذا الصافي نحو ٧,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٦,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ (شكل ٤)



المصدر: البنك المركزي المصري

جدول (٢) : الشركات التي تم تأسيسها والتوسعات في الشركات القائمة

البيان	مارس ٢٠١٨ *	مارس ٢٠١٧	فبراير ٢٠١٨	معدل التغير مارس ٢٠١٨ مقارنة فبراير ٢٠١٨	معدل التغير مارس ٢٠١٨ مقارنة مارس ٢٠١٧
عدد الشركات التي تم تأسيسها	٢٠٧٢	١٧٤١	١٧١٦	٪٢٠,٧	٪١٩,٠
أ- التأسيسات					
رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها (مليار جنيه)	١٢,٣	٣,٦	٢,٧	٪٣٦٢,٤	٪٢٤١,٧
رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي تم تأسيسها (مليار جنيه)	١,٣	٠,٥٩٤	٠,٤١٠	٪٢٠٩,٨	٪١١٣,٨
عدد الشركات التي شهدت توسعات	٢٥٤	١٨١	١٨٨	٪٣٥,١	٪٤٠,٣
ب- التوسعات					
الزيادات في رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي شهدت توسعات (مليار جنيه)	٨,٥	٢,٨	٣,٧	٪١٢٧,٣	٪٢٠٥,٨
الزيادات في رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي شهدت توسعات (مليار جنيه)	٧,٠	١,٣	٢,١	٪٢٢٠,٢	٪٤٣٨,٥
إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات	٢٣٢٦	١٩٢٢	١٩٠٤	٪٢٢,٢	٪٢١,٠
ج- الإجمالي					
إجمالي رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات (بالمليار جنيه)	٢٠,٨	٦,٤	٦,٤	٪٢٢٥,٠	٪٢٢٦,٠
إجمالي الاستثمارات الجديدة (بالمليار جنيه)	٨,٣	١,٩	٢,٥	٪٢٢٦,٩	٪٢٣٦,٦

\* أرقام مبدئية

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة



### ج- تبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين

مختلف القطاعات، وأوضح أن الخريطة أنحازت منذ إطلاقها على اهتمام المستثمرين، وقام حوالي ١٠ آلاف مستثمر بزيارة الموقع الإلكتروني خلال فترة البث التجريبي بمعدل متوسط ٣٠٠ زيارة في اليوم.

وأكد أن الخريطة الاستثمارية تُقدم شرح وإيضاح لكافة الفرص في كافة القطاعات، وتضم قائمة مستقلة خاصة بالفرص الاستثمارية بالمشروعات القومية، وترتبط الخريطة بعدد كبير من المواقع الحكومية، حتى يستطيع المستثمر الحصول على بيانات أكثر تفصيلاً، وتتضمن عرض البيانات بأشكال مختلفة عبر الكتابة والصور والرسوم البيانية والفيديو، ويحتوي موقع الخريطة أيضاً على ١٣ دراسة قطاعية تشرح مميزات الاستثمار، كما تضم الخريطة فرص استثمارية متنوعة من كافة القطاعات الاقتصادية موزعة على كل محافظات الجمهورية، وكذلك الأراضي المتاحة للاستثمار

• وزارة الاستثمار والتعاون الدولي تُعلن تفاصيل خريطة مصر الاستثمارية وتنظم جولة لوسائل الإعلام بمركز خدمات المستثمرين، أعلنت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي تفاصيل خريطة مصر الاستثمارية والتي كانت تم تدشينها خلال زيارة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لمركز خدمات المستثمرين في فبراير الماضي، وقد اصطحبت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي وسائل الإعلام في جولة بمركز خدمات المستثمرين، وقام السيد مالك فواز مستشار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بعرض الخريطة الاستثمارية التي تضم أكثر من ١٠٠٠ فرصة استثمارية مكتملة، بالإضافة إلى الإرشادات الخاصة بكيفية تأسيس الشركات والخدمات الإلكترونية والحوافز المقدمة للمستثمرين، وأهم المؤشرات الاقتصادية والمزايا التنافسية للاستثمار في مصر، كما تُلقي الخريطة الضوء على قصص نجاح المستثمرين في مصر في

مصر إلى ١١ منطقة بعد إضافة نوبيع والمنيا وبعد أن توقف إنشاء المناطق الحرة مُنذ عام ٢٠٠٥.

وأوضحت الوزيرة أن الحكومة حريصة على ضخ استثمارات في المناطق التي تحتاج إلى نمو اقتصادي ومنها محافظات سيناء والصعيد، ولذلك تم التحرك سريعاً لإنشاء مناطق حرة بها تساعد على توفير فرص العمل وإحداث تنمية شاملة، لافتة إلى أن المناطق الحرة على مستوى الجمهورية تُساهم بنحو ٢٤٪ من إجمالي الصادرات المصرية ويصل عدد العمالة المباشرة وغير المباشرة بها إلى مليون فرصة عمل.

وأوضحت الوزيرة أن إنشاء المنطقة الحرة بنوبيع يأتي في إطار خطة متكاملة لتنمية سيناء من خلال ضخ الاستثمارات الوطنية والعربية بها والتعاون مع الصناديق العربية، وأشارت إلى أنه تم توقيع اتفاق الصندوق المصري-السعودي لإنشاء صندوق استثماري يساهم في ضخ استثمارات بإجمالي ١٦ مليار دولار مناصفة بين الجانبين المصري والسعودي، كما تجري مفاوضات مع عدة جهات لتوصيل البنية الأساسية، وأضافت أنه تم الموافقة على تأسيس مركز لخدمات المستثمرين بالمنطقة الحرة بنوبيع لتيسير إجراءات الاستثمار بها.

وأضافت الوزيرة أنه وفقاً لقانون الاستثمار فإن المنطقة الحرة تستفيد من الحوافز التي تضمنها القانون حيث يحصل المستثمرون بها على ٥٠٪ إعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات يستطيع مجلس الوزراء أن يُجدها لمدة ثانية، وأكدت الوزيرة أن إنشاء المنطقة الحرة تم بناءً على حوار مجتمعي بين أهالي سيناء، وأن الهدف هو توفير فرص العمل، وتحقيق التنمية، وخدمة برامج التنمية وخاصة برامج الرعاية الصحية.

• توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ونقابة المحامين لتفعيل تقديم الخدمات إلكترونياً بمراكز خدمات المستثمرين، وقعت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي والسيد سامح عاشور نقيب المحامين بروتوكول تعاون بين الوزارة والنقابة العامة للمحامين بشأن تيسير إجراءات منح الموافقات والتصاريح والتراخيص وتفعيل منظومة تقديم الخدمات إلكترونياً بمراكز خدمات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وأوضحت الوزيرة أن هذا البروتوكول في إطار تنفيذ توجيهات

بالمناطق الحرة والمناطق الاستثمارية القائمة، وتبويها عن المناطق المخطط إنشائها ويمكن للمستثمر من خلال الخريطة التعرف على أقرب الخدمات لموقع الاستثمار من مطارات وموانئ ومدارس ومستشفيات ومزارع سياحية، حتى يتسنى له إجراء المقارنة بين الفرص الاستثمارية.

وخلال جولة الوزيرة مع وسائل الإعلام تم عرض أهم إنجازات مركز خدمات المستثمرين خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي ٢٠١٨، حيث شهد المركز وفروعه بالمحافظات تأسيس ٥٢٠٢ شركة مُنذ بداية عام ٢٠١٨ برأس مال ١٨,٩ مليار جنيه منها ١٢ مليار جنيه خلال شهر مارس فقط، مما يوضح الطفرة في إقبال المستثمرين على التأسيس بعد افتتاح السيد رئيس الجمهورية للمركز بشكل رسمي نهاية شهر فبراير الماضي، هذا بالإضافة إلى الخدمات القانونية والفنية والإلكترونية التي يقدمها المركز وفروعه لأكثر من ١٤ ألف شركة على مستوى الجمهورية، ومركز اتصالات الاستثمار المُجهز للرد على كافة استفسارات المستثمرين من خلال الرقم المختصر ١٦٠٣٥. ويضم مركز خدمات المستثمرين ممثلين عن ٦٦ جهة حكومية يعملون وفق أفضل معايير خدمة العملاء، مما ساهم في تقليل المدة الزمنية لتأسيس الشركة لتصبح خلال ٢٤ ساعة، في خطوتين: تقديم المستندات، وتوقيع محضر توثيق عقد الشركة واستلام السجل التجاري والبطاقة الضريبية.

كما قام السيد كريم بدرمستشار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتقديم عرض عرض عن وحدة مراقبة ومتابعة الأداء بوزارة الاستثمار، الذي يتضمن مؤشرات قياس مدى رضا العملاء عن خدمات المستثمرين، ومعدل الإنجاز في وحدة متابعة وحل مشاكل المستثمرين.

• موافقة مجلس الوزراء على إنشاء منطقة حرة بنوبيع في إطار خطة متكاملة لتنمية سيناء، حيث أشارت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي إلى موافقة مجلس الوزراء على إنشاء منطقة حرة في نوبيع، ويأتي ذلك في إطار خطة تفعيل قانون الاستثمار الجديدة ولأئحته التنفيذية وما تضمنه الفصل الرابع وخاصة المادة ٢٢ في إطار إنشاء المناطق الحرة. وأكدت الوزيرة أن إنشاء منطقة حرة في نوبيع سبقه إنشاء منطقة حرة بالمنيا ليصل عدد المناطق الحرة في

السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بتيسير وتبسيط الإجراءات على المستثمرين، وتذليل كافة العقبات أمامهم، ورفع كفاءة العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. وذكرت الوزيرة أن البروتوكول يهدف إلى استكمال قاعدة البيانات والمعلومات من خلال تبادل البيانات والمستندات إلكترونياً في الاتجاهين بما يحقق تكاملها وتحديثها، والتحول إلى النظم الإلكترونية المرتبطة بتقديم خدمات التأسيس وما بعد التأسيس إلكترونياً وما يستلزمه من قبول الدفع الإلكتروني والاعتداد بالتوقيعات الإلكترونية في أداء تلك الخدمات، وإعداد برامج تدريبية متخصصة للمحامين العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تُساعد على رفع كفاءتهم وتمتية مهاراتهم القانونية.

#### ٤- الترويج وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية

• توقيع اتفاقيات بين السيد رئيس الجمهورية وولي عهد السعودية بهدف إقامة مشروعات استثمارية ضخمة بين البلدين، حيث تم الاتفاق على تأسيس صندوق مصري سعودي بإجمالي مبلغ ١٦ مليار دولار لضخ الاستثمارات السعودية في عدد من المناطق منها جنوب سيناء والعلمين، وتبادل فرص الأعمال والاستثمار لزيادة الاستثمارات المتبادلة بين البلدين. وأكدت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي شهد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية توقيعها بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والجانب السعودي تهدف إلى التعاون المشترك في إقامة المشروعات الاستثمارية ودفع التعاون الثنائي في القطاع التنموي من خلال المشروعات الاستثمارية الضخمة بين البلدين.

وذكرت الوزارة أن الاتفاقيات الموقعة هي الاتفاق المُعدل لاتفاق إنشاء صندوق سعودي مصري للاستثمار بين الوزارة وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، حيث سيتم تأسيس الصندوق بإجمالي مبلغ ١٦ مليار دولار لضخ الاستثمارات السعودية في تلك المشروعات في عدد من

محافظات مصر على أن يتم اختيار المشروعات من خريطة مصر الاستثمارية التي أعدتها الوزارة بالتنسيق مع باقي الوزارات والهيئات الحكومية.

وأكدت الوزارة أن هذا الاتفاق يأتي في إطار حرص الحكومة المصرية على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية في مصر من خلال تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر، والتركيز على تنمية المحافظات الأقل نمواً لتحقيق طفرة اقتصادية تعمل على تحسين حياة المواطنين من خلال توفير فرص العمل وزيادة مجالات النشاط الاقتصادي.

وأوضحت الوزارة أنه سوف يتم تفعيل هذا الصندوق بعد إتمام كافة الإجراءات الدستورية اللازمة كما هو متبع في جميع الاتفاقيات الدولية التي يتم إبرامها لتمويل المشروعات التنموية في مصر، وسوف يتم تشكيل مجلس إدارة مشترك من الجانبين المصري والسعودي يتولى وضع الخطط الاستراتيجية ومتابعة تنفيذ المشروعات بشكل يعمل على زيادة فعالية الأدوات الاستثمارية للصندوق.

كما تم توقيع برنامج تنفيذي للتعاون المشترك لتشجيع الاستثمار بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية، والهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية بهدف تبادل فرص الأعمال والاستثمار لزيادة الاستثمارات المتبادلة بين البلدين لتسهيل التعاون في مجال الاستثمار وتبادل القوانين والتشريعات واللوائح وكافة التطورات المتعلقة بمنح الاستثمار في البلدين، وعقد منتديات وورش عمل ولقاءات مشتركة عن الاستثمار وتبادل بعثات الأعمال بين الطرفين لتشجيع الاستثمار وتنظيم اللقاءات التوافقية بين رجال الأعمال والشركات في البلدين، والعمل على إزالة الصعوبات التي قد تعوق تنفيذ الاستثمارات التي ينفذها مستثمري أي من الجانبين لدى الجانب الآخر. وجدير بالذكر أن الاتفاق ركز على استهداف منطقة جنوب سيناء ومدينة العلمين للاستفادة من التطوير المنطوق كأحد المناطق الأكثر اجتذاباً للاستثمارات والسياحة دولياً مما سيعمل على ترويج أنشطة السياحة والاستثمار في هذه المنطقة بما يجعلها مركزاً عالمياً يساهم في تعزيز نمو الاقتصاد المصري.



## ٥- فض المنازعات وحل مشاكل المستثمرين

بلغ عدد الموضوعات المعروضة على لجنة فض المنازعات مُنذ الجلسة العشرون بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦ حتى الجلسة الرابعة والثلاثون بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٠ نحو ٤٨٤ موضوعاً بقيمة تقديرية للمنازعات المعروضة بلغت نحو ١٥,٣ مليار جنيه (جدول ٣)

جدول (٣) : عدد الموضوعات المعروضة على لجنة فض المنازعات

رقم الجلسة	تاريخ الجلسة	عدد الموضوعات المعروضة	القيمة التقديرية (مليون جنيه)
الجلسة العشرون	٢٠١٧/٢/٢٦	٤٢	٥
الجلسة الحادية والعشرون	٢٠١٧/٢/٢٦	٤٥	٨٦٧
الجلسة الثانية والعشرون	٢٠١٧/٤/١٢	٣١	٧٢٣
الجلسة الثالثة والعشرون	٢٠١٧/٥/٤	٣٠	٩٨٦
الجلسة الرابعة والعشرون	٢٠١٧/٦/٤	٣٠	٧١٢
الجلسة الخامسة والعشرون	٢٠١٧/٧/١١	٢٥	٩٠٥
الجلسة السادسة والعشرون	٢٠١٧/٨/٨	٣٣	١٣٠١
الجلسة السابعة والعشرون	٢٠١٧/١٠/١	٣٣	١٢٩
الجلسة الثامنة والعشرون	٢٠١٧/١٠/٢٩	٣١	٥٦٦١
الجلسة التاسعة والعشرون (استثنائية)	٢٠١٧/١١/٤	٤	—
الجلسة الثلاثون	٢٠١٧/١٢/١٠	٣١	١١٠٧
الجلسة الواحدة والثلاثون	٢٠١٨/١/١٦	٣٨	٨١٣
الجلسة الثانية والثلاثون	٢٠١٨/٢/٤	٣٧	٥١٠
الجلسة الثالثة والثلاثون	٢٠١٨/٢/٢٥	٣٩	٣١٨
الجلسة الرابعة والثلاثون	٢٠١٨/٣/٢٠	٣٥	١٢٣٧
الإجمالي		٤٨٤	١٥٢٨٣

المصدر : وزارة الاستثمار والتعاون الدولي (مارس ٢٠١٨)

• مركز خدمات المستثمرين يشهد تأسيس شركة أسيوط الوطنية للبتروول برأسمال مُرخص به ١,٩ مليار دولار لإنتاج وقود الطائرات، شهد مركز خدمات المستثمرين التابع للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تأسيس شركة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول (أنوبك) شركة مساهمة مصرية برأس مال مُرخص به بلغ نحو ١,٩ مليار دولار وفقاً لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

وقد استقبل مركز خدمات المستثمرين الأعضاء المؤسسين للشركة وهم الهيئة المصرية العامة للبتروول، وشركة أسيوط لتكرير البترول، وشركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبتروول، وشركة النيل لتسويق البترول لتقديم طلبات التأسيس لإقامة مصنع للتكسير الهيدروجيني لمنتج المازوت بغرض استخراج منتجات رئيسية وثانوية منه وتصنيع وتكرير خام البترول ومشتقاته، ويُعد هذا المصنع من أهم مشروعات الطاقة والبيئة في مصر حيث سيقوم بإنتاج وقود الطائرات والسيارات منخفض الكبريت.



## ١- مؤشرات القطاع المالي غير المصرفي خلال شهر مارس ٢٠١٨

### أ- البورصة المصرية

#### المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية

ارتفع مؤشر إيجي إكس ٣٠ خلال تعاملات شهر مارس ٢٠١٨ ليغلق عند مستوى ١٧٤٥٠ نقطة مسجلاً ارتفاعاً بلغ ١٢,٨٪، وعلى جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت أيضاً إلى الارتفاع حيث سجل مؤشر إيجي إكس ٧٠ ارتفاعاً بنحو ١,٢٪ مغلقاً عند مستوى ٨٧١ نقطة، أما مؤشر إيجي إكس ١٠٠ فسجل ارتفاعاً بنحو ٦,٢٪ مغلقاً عند مستوى ٢٢٢٨ نقطة (جدول ٤)

جدول (٤): تطور مؤشرات البورصة المصرية

المؤشر	مؤشرات البورصة المصرية خلال شهر مارس ٢٠١٨	
	إغلاق نهاية مارس ٢٠١٨	نسبة التغيير %
EGX30 (مقوم بالجنيه)	١٧٤٥٠	١٢,٨٪
EGX70	٨٧١	١,٢٪
EGX100	٢٢٢٨	٦,٢٪
EGX20 Capped	١٧٧٢٨	١٧,٣٪
مؤشر النيل	٤٨٤,٣	-٥,٦٪

المصدر: البورصة المصرية (مارس ٢٠١٨)

#### إجماليات التداول

• بلغ إجمالي قيمة التداول خلال شهر مارس ٢٠١٨ نحو ٤٧,٥ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٩٠٣٩ مليون ورقة مُنفذة على ٧٥٢ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول بلغت نحو ٢٣ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ٥١٤٧ مليون ورقة مُنفذة على ٥٧٩ ألف عملية خلال شهر فبراير ٢٠١٨.

• أما بورصة النيل فقد سجلت قيمة تداول قدرها ٢٨,١ مليون جنيه وكمية تداول بلغت ٢٥,٦ مليون ورقة مُنفذة على ٤٤٠١ عملية، هذا وقد استحوذت الأسهم على ٩٠,٨٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة. في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٩,٢٪ خلال شهر مارس ٢٠١٨ (جدول ٥)

جدول (٥): إجماليات السوق

المؤشر	إجماليات التداول		
	قيمة التداول (بالمليون جنيه)	حجم التداول (بالمليون ورقة)	عدد العمليات (بالآلاف)
سوق داخل المقصورة	٤٤٥٥٣	٨٩٤٥	٧٤٥,١
بورصة النيل	٢٩٠٩	٦٧,٦	٢,٩
سوق خارج المقصورة	٢٨,١	٢٥,٦	٤,٤
صناديق المؤشرات	١٢,٤	٠,٧	٠,٠٣
الإجمالي	٤٧٥٠٢	٩٠٣٩	٧٥٢,٥

المصدر: البورصة المصرية (مارس ٢٠١٨)

جدول (٦): أداء القطاعات المختلفة

القطاعات	معدل النمو (%)
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢٦,٢٪
سياحة وترفيه	٢٣,٠٪
العقارات	١٧,٠٪
خدمات مالية (باستثناء البنوك)	١٥,٥٪
البنوك	١٢,٤٪
موارد أساسية	٨,١٪
التشييد ومواد البناء	٧,٩٪
منتجات منزلية وشخصية	٦,٣٪
أغذية ومشروبات	٥,٦٪
اتصالات	٠,١٪
رعاية صحية وأدوية	-٥,٥٪
كيماويات	-٦,٠٪

المصدر: البورصة المصرية (مارس ٢٠١٨)

#### أداء القطاعات المختلفة

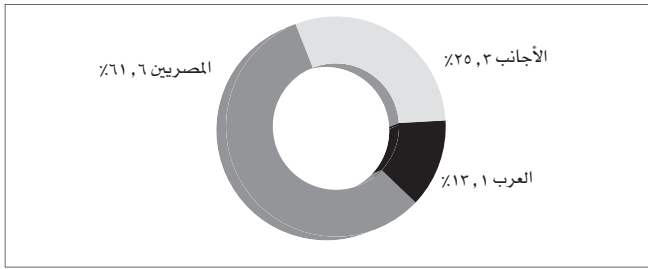
حقق قطاع المنتجات المنزلية والشخصية أعلى عائد إيجابي خلال شهر مارس ٢٠١٨، حيث بلغ نحو ٢٦,٢٪ تلاه قطاع الكيماويات بعائد إيجابي بلغ نحو ٢٣٪، ويوضح (جدول ٦) أداء القطاعات المختلفة خلال شهر مارس ٢٠١٨.

#### رأس المال السوقي

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٩٧٤ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٨، وذلك بارتفاع بلغ نحو ٩٪ عن شهر فبراير ٢٠١٨.

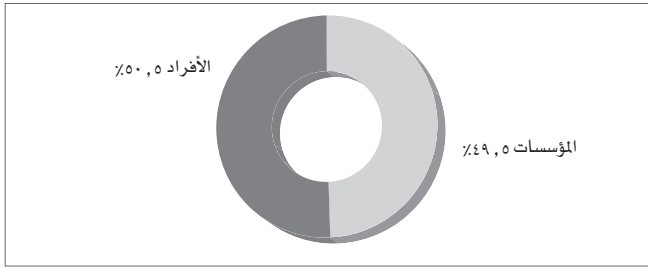
## تعاملات المستثمرين

شكل (٥) : تعاملات المصريين والعرب والأجانب



المصدر : البورصة المصرية (مارس ٢٠١٨)

شكل (٦) : تعاملات المؤسسات والأفراد



المصدر : البورصة المصرية (مارس ٢٠١٨)

- سجلت تعاملات المصريين نسبة ٦١,٦٪ من إجمالي تعاملات السوق خلال شهر مارس ٢٠١٨، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ٢٥,٣٪ والعرب على ١٣,١٪ وذلك بعد استبعاد الصفقات، وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ٣,٧٨ مليار جنيه، بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة ٩٢٨,٦ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات (شكل ٥)
- وقد استحوذت المؤسسات خلال شهر مارس ٢٠١٨ على ٤٩,٥٪ من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٥٠,٥٪، وقد سجلت المؤسسات صافي شراء بقيمة ٩٥٦,١ مليون جنيه في شهر مارس ٢٠١٨، وذلك بعد استبعاد الصفقات (شكل ٦)

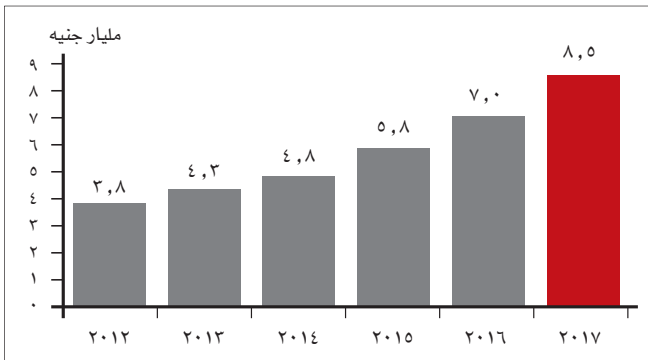
## ب- التأمين

- ارتفعت أقساط إصدارات تأمينات الأشخاص (حياة) الجديدة والسارية وشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث بلغت قيمة إجمالي الأقساط نحو ٢٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.
- ارتفعت التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الاشخاص وشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث بلغت قيمة التعويضات المُسددة نحو ١٢ مليار جنيه خلال تلك الفترة مقارنة بنحو ١١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ (جدول ٧)

## ج- التمويل العقاري

- ارتفع نشاط التمويل العقاري مُنذ بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٢٪، حيث بلغ إجمالي التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري نحو ٨,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٦ (شكل ٧)
- بلغ إجمالي عدد المستفيدين من التمويل العقاري نحو ٤٥ ألف مستفيد بنهاية عام ٢٠١٧، وذلك مقارنة بنحو ٤٢ ألف مستفيد بنهاية عام ٢٠١٦.

شكل (٧) : قيمة عقود التمويل العقاري

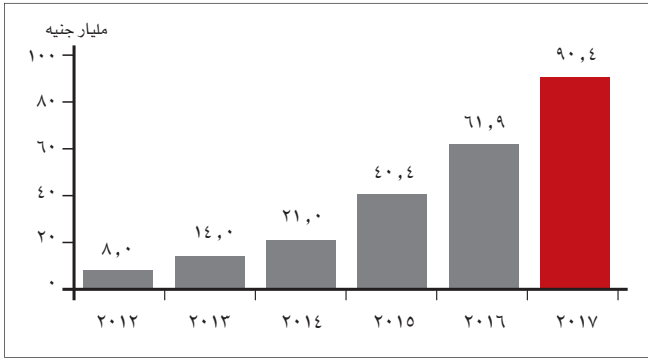


المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية



## د- التأجير التمويلي

شكل (٨) : تطور نشاط التأجير التمويلي

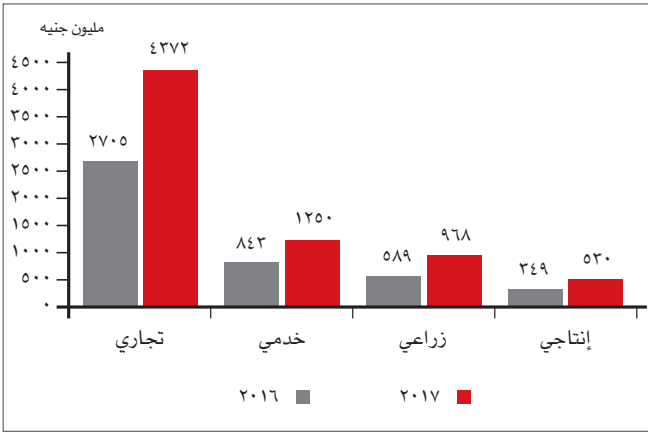


المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية

- ارتفع نشاط التأجير التمويلي بنهاية عام ٢٠١٧ بنسبة ٤٦٪ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦، حيث حقق هذا النشاط نحو ٩٠,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٦١,٩ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٦ (شكل ٨)
- بلغ عدد الشركات المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية بنهاية عام ٢٠١٧ نحو ٢٢٦ شركة مقارنة بنحو ٢٢٤ شركة بنهاية عام ٢٠١٦، وقد بلغ عدد الشركات العاملة التي شهدت نشاط في مجال التأجير التمويلي خلال عام ٢٠١٧ نحو ٢٧ شركة.

## هـ- التمويل متناهي الصغر

شكل (٩) : أرصدة التمويل متناهي الصغر

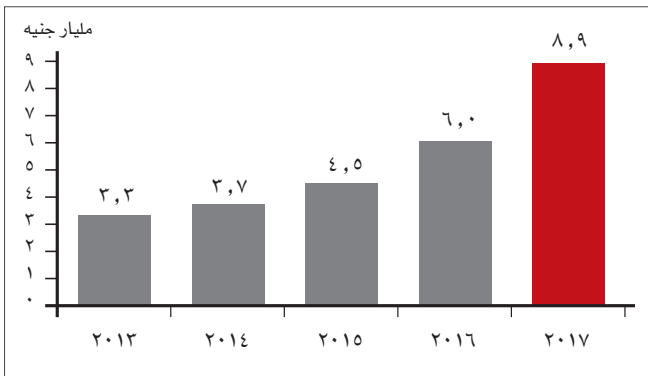


المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية

- يُعتبر التمويل متناهي الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي، كما يساهم في الوصول إلى وسائل تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر، وفي الحد من البطالة والمساهمة في تحسين دخول الأسر الأكثر فقراً، ويحقق أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.
- حقق نشاط التمويل متناهي الصغر نمواً ملحوظاً بنهاية عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة أرصدة التمويل للجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات بنهاية عام ٢٠١٧ نحو ٧,١ مليار جنيه، وبلغ عدد المستفيدين من هذا النشاط نحو ٢,٣ مليون مستفيد بنهاية عام ٢٠١٧ (شكل ٩)

## و- التخصيم

شكل (١٠) : حجم الأوراق المخضمة



المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية

- حقق نشاط التخصيم ارتفاعاً بنسبة ٤٨٪ بنهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦، حيث بلغ حجم الأوراق المخضمة نحو ٨,٩ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٦ (شكل ١٠)
- بلغ إجمالي عدد الشركات المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية بنهاية ديسمبر ٢٠١٧ نحو ٨ شركات، وعدد العملاء نحو ٣٠٤، وذلك مقارنة بنحو ٧ شركات وعدد عملاء بلغ نحو ٢٥٦ بنهاية ديسمبر ٢٠١٦.

## ٢- أهم إجراءات وتطورات الخدمات المالية غير المصرفية

والتمويل متناهي الصغر للمساهمة في تطوير النشاطات والممارسات المهنية ويكون بمثابة بديلاً سريعاً عن نقابة الأوراق المالية.

• **قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال،** نشرت جريدة الوقائع المصرية قرار الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، والتي اهتمت بالعديد من الجوانب من أهمها الحد من بعض القيود الواردة على عمل صناديق الاستثمار وبصفة خاصة الصناديق العقارية والصناديق الخيرية، وكذلك استحداث منتجات جديدة في مجال صناديق الاستثمار بهدف تنوع الاستثمارات المتاحة بالسوق بما يتيح للمستثمرين حرية الاختيار بين المنتجات المختلفة التي تقدمها الهيئة العامة للرقابة المالية.

وقد نصت التعديلات على اعتبار الشركة العاملة في نشاط تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها هي الشركات التي تزاوّل نشاط تأسيس أو المساهمة في الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، والشركات التي يكون أكثر من نصف محافظتها من الأوراق المالية في شركات عاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وقد نصت التعديلات على أن الاستثمار في أسهم شركات مصرية غير مُقيدة في بورصات الأوراق المالية المصرية تكون ٨٠٪ من أصولها أصولاً عقارية، وألا تزيد نسبة ما يملكه الصندوق في المشروع العقاري الواحد على ٣٠٪ من أصول الصندوق إذا زاد حجم الصندوق على ٥٠٠ مليون جنيه، وألا تزيد هذه النسبة على ٥٠٪ من أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق خمسمائة مليون جنيه أو أقل.

وتضمنت التعديلات إضافة فقرات وبنود ومواد جديدة، كما نصت التعديلات على الموافقة على الشطب الاختياري ل قيد وثائق الصندوق بالبورصة المصرية، وعدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد عن ١٥٪ من حجم التعامل اليومي للصندوق، وإجازة الترخيص للبنوك وشركات التأمين بطرح أكثر من إصدار لوثائق الصندوق المفتوح بشرط أن يتوافر في كل إصدار على حدة كافة المتطلبات الخاصة بالإصدار، وخاصة المبلغ المجنب لكل إصدار، والنسبة بين هذا

• **قرار السيد رئيس الجمهورية بإصدار تعديلات قانون سوق المال،** نشرت الجريدة الرسمية قراراً جمهورياً للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بإصدار قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ بتعديلات بعض أحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والذي كانت تقدمت به وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووافق مجلس النواب عليه وأوضحت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي أن القانون جاء ليتواءم مع متطلبات الاقتصاد المصري وتحقيق احتياجاته للوصول إلى التنافسية وسط الاقتصاد العالمي وإتاحة أدوات مالية جديدة بالسوق المصري، وتحقيق الشمول المالي، وتفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي بحيث يكون محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي من خلال حزمة من الإصلاحات. وأكدت الوزيرة أن التعديلات شملت تفعيل الصكوك كأداة مالية في سوق المال، وتعديل رسوم قيد الأوراق المالية في البورصة المصرية بواقع ٢ في الألف تشجيعاً للشركات الصغيرة والمتوسطة مع إلغاء قانون الصكوك القديم حيث يستهدف القانون تشجيع الاستثمار وإتاحة التمويل للمشروعات العامة والخاصة وتمثل رافعة مالية فعالة، كما يُعد هذا التعديل هو الأكبر والأشمل مُنذ إصدار القانون قبل ٢٦ عاماً، والذي شهد تعديلات محدودة في بعض موادها لكنها لم تستوعب كافة الاحتياجات الخاصة بمواجهه التحديات الاقتصادية. وذكرت الوزيرة أن القانون تضمن تعديل ٤٥ مادة من مواد القانون، تهدف إلى إتاحة أدوات مالية حديثة تواكب احتياجات الاقتصاد المصري وتمكنه من المنافسة عالمياً، وإعادة تنظيم إصدار وتداول صكوك التمويل، وتنظيم بورصة العقود الآجلة بهدف تنويع الأدوات المالية المتداولة به.

كما أشارت الوزيرة إلى أن هذه التعديلات جاءت لتهدف إلى حماية حقوق الأقلية من المساهمين في حالات الاستحواذ، وزيادة الغرامة لكل من يخالف أحكام الإستحواذ أو يتصرف في أوراق مالية على خلاف القواعد المقررة في القانون، وكذا تغليظ عقوبات الغرامة المالية التعامل بناء على معلومات داخلية غير متاحة للكافة، وتنظيم قواعد الطرح الخاص للأوراق والادوات المالية.

كما أوضحت أن القانون الجديد يتضمن إنشاء اتحاد لشركات الأوراق المالية لأول مرة في مصر، وذلك على غرار الاتحادات المنظمة بموجب قانون البنوك والتأمين والتمويل العقاري



التوعية بأهمية قانون الضمانات المنقولة والمزايا التي يوفرها لجهات التمويل والمشروعات، وكذا كيفية التعامل مع السجل الإلكتروني بشكل مبسط، وهو ما يحتاج لتعاون وتبنى وسائل الاعلام المقروء والمسموع والمرئي وغيرها من وسائل التوعية لتلك الخطوة.

وجدير بالذكر أن أنه قد سبق للهيئة وأن أعلنت عن مناقصة محدودة لإنشاء وتشغيل سجل الضمانات المنقولة بواسطة شركات متخصصة في هذا المجال في شهر إبريل ٢٠١٧ وأنتهت منها في منتصف أغسطس ٢٠١٨ حيث تقدمت شركتين بمشروع لإنشاء وإدارة السجل من بين ٦ شركات حصلوا على كراسة الشروط. وتضمنت المناقصة تصميم وإنشاء سجل إلكتروني لقيود حقوق الضمان على المنقولات، وإدارة وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة والموقع الإلكتروني الخاص به، وذلك وفقاً لأحكام قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥، وقد تم الاستقرار على الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-SCORE) لإنشاء وتشغيل هذا السجل.

• **الهيئة العامة للرقابة المالية توافق على عقود التأمين الجماعية لعملاء البنوك المصرية المساهمة في مبادرة شهادة "أمان المصريين"**، كشف الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن المجتمع المصري سيشهد هذا الأسبوع بدء تنفيذ أهم مشروع تعاون بين صناعة التأمين وعدد من البنوك المصرية لمنح مظلة الحماية التأمينية لشريحة واسعة من الفئات الأكثر احتياجاً بين المصريين، حيث أصدرت الهيئة موافقتها على العمل بعقود التأمين الجماعية التي ستبرم بين شركة مصر لتأمينات الحياة ومجموعة البنوك المشاركة في مبادرة لإصدار شهادة "أمان المصريين" لخدمة شريحة كبيرة العدد من أصحاب الدخل المحدودة ومنحهم تغطية تأمين على الحياة، في خطوة عملية تسهم في زيادة انتشار الشمول المالي في المجتمع.

وذلك بعد أن قامت الهيئة بمراجعة العقود المقترحة لتنفيذ تلك المبادرة والتأكد من سلامة النواحي الفنية والإجرائية والتنظيمية للعقود التي بمقتضاها سيتم منح غطاء تأميني لفئة العمالة الحرة وغير المنتظمة من المصريين، والتحقق من مستويات الدقة والشفافية في الدراسات الإكتوارية التي تم إجرائها، والعدالة في تسعير المنتج التأميني بما يعود بالفائدة على المستفيدين طبقاً للقيمة الحقيقية للأقساط المسددة، وبما يحافظ على حقوق حملة وثائق التأمين وسلامة واستقرار سوق التأمين المصري.

المبلغ والأموال المستثمرة في كل إصدار، وأن يكون لكل إصدار حساباته المستقلة، وذلك كله وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، والذي يحدد أنواع الصناديق التي لا يجوز الترخيص بها كصناديق استثمار خيرية.

وقد نص الباب الرابع عشر أن تتولى الهيئة العامة للرقابة المالية إعداد سجل لقيود مراقبي الحسابات المسموح لهم بمراجعة حسابات الشركات المقيد لها أوراق مالية بإحدى بورصات الأوراق المالية المصرية وشركات الاكتتاب العام والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المنشأة بالبنوك وشركات التأمين، ويجوز للهيئة تقسيم هذا السجل لجداول بحسب نوع النشاط ومتطلبات القيد فيه، ويتم تحديث بيانات مراقبي الحسابات بهذا السجل بشكل دوري، ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة.

• **الإعلان عن بدء العمل بسجل الضمانات المنقولة بحضور السيدة وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أعلنت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي عن بدء تشغيل السجل المصري الإلكتروني للضمانات المنقولة بحضور الدكتور محمد عمران رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، والأستاذة منى زوبع الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والأستاذ محمد كفاي، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاستعلام الائتماني الشركة المشغلة للسجل، وقد صرحت الوزيرة أن تفعيل السجل سيمنح فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على التمويل مما يدعم تدفق الاستثمارات وتوفر فرص العمل وتحسين تقييم مصر في مؤشرات أداء الأعمال. وأوضحت الوزيرة أنه سيجري عقد عدد من الاجتماعات مع ممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية لالنتهاء من استراتيجية الشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي في أسرع وقت ممكن.**

وكشف الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن من أكثر الجهات المتوقع استخدامها للسجل لشهر حقوقها هي البنوك، وشركات التأجير التمويلي، وجمعيات التمويل متناهي الصغر وغيرهم من مقدمي خدمات التمويل بضمان منقولات (تجار المعدات ومدخلات الإنتاج) بالاستفادة من انخفاض تكاليف الائتمان ويعمل على بث الثقة بمانحي الائتمان بما يضمن لهم استيفاء حقوقهم ويسهم في تشييط حركة الاستثمار ودفع عجلة التنمية ويتبقى لنا تحدي



٢٠١٨ بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، بناء على ما عرضته الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي.

ونص القرار أن يتم تشكيل المجلس برئاسة الدكتور محمد عمران رئيس مجلس إدارة الهيئة، وعضوية كل من نائبي رئيس مجلس إدارة الهيئة، وإحدى نائبي محافظ البنك المركزي، والدكتور محمد معيط، ومحمد فتحى حافظ صقر، وعبد الحميد إبراهيم، وكريم بدر محمد كامل، وعلاء الدين محمد عامر فرغلي.

وأكدت الدكتورة سحر نصر أن أول مهام المجلس الجديد للهيئة العامة للرقابة المالية هو وضع استراتيجية متكاملة للشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي، بما يعزز دور هذا القطاع في دعم الاقتصاد المصري، وتوفير التمويل اللازم وضخ استثمارات جديدة، بما يُعزز من معدلات النمو الاقتصادي ويساهم في عملية الإصلاح الاقتصادي، مع إتاحة أدوات مالية حديثة للمشروعات متناهية الصغر.

وأكدت الوزيرة، أهمية استكمال الهيئة العمل على عدد من القوانين التي تُتيح استحداث أدوات مالية جديدة بسوق المال، والعمل على تعزيز الشمول المالي، وتحديث القواعد المنظمة للتأمين، مع العمل على مؤشر حماية المستثمر ومؤشر إتاحة التمويل، في ضوء الاهتمام بتحسين ترتيب مصر في تقارير ممارسة الأعمال والتنافسية الدولية.

ومن جانبه رحب الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء وأوضح أن المجلس ينتظره ملفات كثيرة خاصة بعد صدور تعديلات قانون سوق رأس المال وكذلك مع مناقشة قانون التأجير التمويلي والتخصيم بالإضافة إلى قانون إستقلالية الهيئة ووضع استراتيجية الهيئة خلال الأعوام الأربع القادمة.

وأضاف عمران أنه وفقاً لتلك العقود سيحصل المواطنين مالكي الشهادات البنكية المُصدرة على تغطية تأمينية مرتبطة بفترة إصدار الشهادة والتي تبدأ من ٥٠٠ جنيه ومضاعفاتها وصولاً للحد الأقصى لها وقدره ٢٥٠٠ جنيه للشهادة ومدتها ثلاث سنوات، وسوف تمنح الشهادة من فئة ٥٠٠ جنيهها تغطية تأمينية لصاحبها تمنح ورثته مبلغ عشرة آلاف جنيهها في حالة الوفاة الطبيعية، وخمسون ألف جنيهها في حال الوفاة بحادث لا قدر الله.

• **الهيئة العامة للرقابة المالية تُقدم دليل استرشادي لمراجعة حسابات الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل مُتناهية الصغر،** عقدت وحدة التمويل مُتناهية الصغر بهيئة الرقابة المالية ورشة عمل تدريبية بمحافظة الأقصر للتعريف بالدليل الإرشادي الجديد لمراجعة حسابات الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل مُتناهية الصغر (الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية) - والذي أعدته الهيئة - إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩) من قانون تنظيم التمويل متناهية الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ لإرشاد مراقبي حسابات الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بأداء نشاط التمويل مُتناهية الصغر في أداء مهامهم.

وكشف الدكتور عمران رئيس هيئة الرقابة المالية أن اللقاء التدريبي حضره أكثر من ٦٠ مراقب حسابات مقيد بسجل مراقبي الحسابات - بالهيئة - ويجوز لهم مراجعة حسابات الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل مُتناهية الصغر، حيث تم استعراض الدليل الإرشادي لمراجعة الحسابات ودور ومهام مراقب الحسابات في مراجعة القوائم المالية لنشاط التمويل مُتناهية الصغر وشرح لأهم قواعد إعداد وعرض تلك القوائم، مع استعراض لعدد من الحالات العملية.

وجدير بالذكر أن عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بلغ حوالى ٨١١ جهة بنهاية عام ٢٠١٧، وما يقرب من ثلثي هذا العدد متواجد بمحافظات الصعيد، لذا كان لأنشطة الهيئة بمحافظات الصعيد أهمية نوعية لتنمية ودعم الخدمات المالية غير المصرفية ونشرها بجميع أنحاء الجمهورية بحيث تساهم في زيادة عملية الشمول المالي.

• **قرار السيد رئيس الوزراء بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية،** نشرت الجريدة الرسمية قرار السيد المهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤١ لسنة

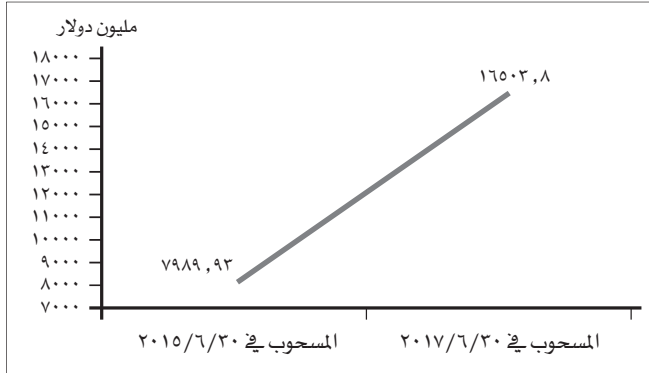


## ١- أهم مؤشرات التنمية والتعاون الدولي

### أ- إجمالي المسحوبات

بلغ إجمالي القروض والمنح بنهاية يونيو ٢٠١٧ نحو ٢٥,٥ مليار دولار، بينما بلغت المسحوبات في ٢٠ يونيو ٢٠١٧ نحو ١٦,٥ مليار دولار مقارنة بنحو ٧,٩ مليار دولار في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ (شكل ١١)

شكل (١١): تطور المسحوبات

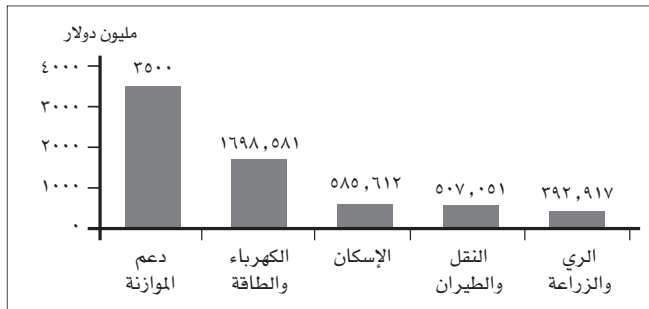


المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

### ب- أكثر القطاعات استفادة من التمويل

بالنسبة لأكثر القطاعات استفادة من التمويل خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ وحتى يونيو ٢٠١٧، فقد جاء قطاع دعم الموازنة في المرتبة الأولى بقيمة ٣,٥ مليار دولار، يليه قطاع الكهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار، والباقي موزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة (شكل ١٢)

شكل (١٢): أكثر القطاعات استفادة من التمويل



المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

## ٢- تطورات محور التنمية والتعاون الدولي

• مصر توقع إطاراً استراتيجياً للشراكة مع الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٢٢ بقيمة ١,٢ مليار دولار، حيث وقعت مصر والأمم المتحدة اتفاق الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة ٢٠١٨-٢٠٢٢، والذي يركز على ٤ محاور هي: التنمية الاقتصادية الشاملة، والعدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بقيمة إجمالية ١,٢ مليار دولار.

وهذا الاتفاق يهدف إلى دعم الحكومة المصرية في مسعاها نحو تحقيق خطط التنمية الوطنية في مصر، حيث تمت صياغة

الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة ٢٠١٨-٢٠٢٢ من خلال مخرجات المشاورات الوطنية، وذلك بحضور ممثلين عن عدد من الوزارات والجهات المصرية وعدد من الشركاء في التنمية ومنظمات الأمم المتحدة.

وأوضحت الوزيرة أن هذا الاتفاق تم بناء على مشاورات مع نحو ٤٠٠ جهة يمثلون الوزارات والجهات الحكومية المعنية، وأعضاء لجنة التيسير الخاصة بإطار الشراكة، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في مصر، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وسيشمل تطبيق الإطار الاستراتيجي للشراكة مع

الأمم المتحدة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وزارات والجهات الحكومية المعنية مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة، مُشيرة إلى أن هذا الاتفاق يأتي وفقاً لأولويات الشعب المصري وبرنامج الحكومة خلال السنوات القادمة.

ذكرت الوزيرة أن التنمية الاقتصادية الشاملة في الاتفاق ستركز على تحقيق الأهداف المتفق عليها للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص عمل، وبناء القدرات والتدريب وسيتم تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الأكثر فعالية للموارد العامة والحوافز، ودعم ريادة الأعمال، وخلق بيئة مناسبة للاستثمار المستدام، وزيادة فرص وصول الشباب والنساء إلى فرص العمل والتوسع في قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسيدعم محور العدالة الاجتماعية الجهود الوطنية المبذولة للتحكم في النمو السكاني وضمان وصول الخدمات العامة، ومنها خدمات الحماية الاجتماعية والصحة والتغذية والتعليم إلى الجميع، ويستهدف محور تمكين المرأة زيادة قدرتها ومشاركتها في المناصب القيادية وفي العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز حصولها على التعليم والقوى العاملة، وأخيراً تؤكد استراتيجية الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية على الإدارة الفعالة والمنتجة لموارد مصر الطبيعية والتخفيف من المخاطر البيئية، هذا بالإضافة إلى مخاطر تغير المناخ، وسيتم تحقيق ذلك من خلال المجتمعات الحضرية المتكاملة، الارتقاء بالأحياء الفقيرة والعشوائيات، واستخدام موارد المياه بطريقة أكثر كفاءة واستخدام الطاقات المتجددة.

• **مصر وفرنسا توقعان ٤ اتفاقيات في مجالات الطاقة والنقل والرعاية الصحية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ٦٠ مليون يورو، وقع وزراء الكهرباء، والاستثمار والتعاون الدولي، والصحة يوقعون مع الوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقيات لتمويل الدعم الفني في مجال الطاقة، ومنحة لدعم الرعاية الصحية الأولية، وإعلان مشترك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تأهيل ترام الرمل، وذلك بحضور وزير النقل والسفير الفرنسي ورئيس جهاز تنمية المشروعات وقعت مصر وفرنسا ٤ اتفاقيات في مجالات الطاقة والنقل والرعاية الصحية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بقيمة إجمالية بنحو ٦٠ مليون يورو الاستثمار، وقام الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بالتوقيع مع السفير ستيفان روماتيه السفير الفرنسي لدى القاهرة والسيدة ستيفانى الفرنشي مدير مكتب**

الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة على اتفاق منحة لتمويل الدعم الفني في مجال الطاقة بمبلغ ١,٥ مليون يورو. ووقعت الدكتورة سحر نصر مع السفير الفرنسي لدى القاهرة ومديرة الوكالة الفرنسية للتنمية اتفاق مبسط لمنحة بمبلغ ٨ مليون يورو خاصة بمشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية وهي منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي وتديرها الوكالة الفرنسية للتنمية تستخدم لتمويل الدعم الفني للمشروع وذلك بحضور الدكتور هشام عرفات وزير النقل واللواء طارق جمال الدين رئيس الهيئة القومية للأنفاق.

ووقعت الوزيرة والدكتور أحمد عماد الدين وزير الصحة مع الجانب الفرنسي الاتفاق التنفيذي للمنحة الخاصة بمشروع دعم الرعاية الصحية الأولية بمبلغ ١٢٠ ألف يورو، كما وقعت الوزيرة والجانب الفرنسي الإعلان المشترك الخاص بتوفير مبلغ بقيمة ٥٠ مليون يورو لتمويل خط ائتمان لدعم أنشطة التمويل مُتتاهي الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُديرها المرأة من أجل تطوير أنشطتها بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة، وكذا منحة لتطوير وحدة النوع الاجتماعي بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة.

وأكدت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي أن هذه الاتفاقيات في إطار نتاج عمل مشترك بين وزارات الاستثمار والتعاون الدولي والكهرباء والنقل والصحة مع الحكومة الفرنسية من أجل توفير معيشة أفضل للمواطنين في قطاعات الطاقة والنقل والصحة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة مشروعات المرأة، مؤكدة أن توقيع اليوم هو تأكيد على العلاقة الاستراتيجية بين مصر وفرنسا، موضحة أن كافة الاتفاقيات هي منح لا ترد مقدمة من الجانب الفرنسي في قطاعات حققت مصر فيها عدة نجاحات كما أن لهذه الاتفاقيات بعد يخص المرأة بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وتساهم في تحسين بيئة الاستثمار من خلال دعم مشروعات البنية الأساسية.

ومن جانبه أكد السفير الفرنسي لدى القاهرة حرص بلاده على زيادة التعاون والاستثمارات مع مصر خلال الفترة المقبلة ودعم قطاعات النقل والصحة والطاقة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة موضحاً أن هناك برنامج استثمار مميز لمصر في مجال الطاقة مشيراً إلى أن تمكين المرأة إحدى الأولويات لمصر وفرنسا ملتزمة بدعم مصر في هذا المجال فهي ليست رمز بل لها أهمية عظيمة.



• مصر والولايات المتحدة توقعان منحة بقيمة ٢,٢ مليون جنيه لدعم المتضررين من العملية الإرهابية بقرية الروضة بشمال سيناء، وقعت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي والسيد توماس جولدبرجر القائم بأعمال سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى القاهرة، والسيدة شيري كارلين مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر، والدكتورة مؤمنة كامل، الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر المصري، منحة لدعم المتضررين من العملية الإرهابية بقرية الروضة بمحافظة شمال سيناء بقيمة ٢,٢ مليون جنيه بحضور اللواء أبو بكر الجندي وزير التنمية المحلية.

وأوضحت الدكتورة سحر نصر أن المنحة المقدمة للهلال الأحمر المصرى تهدف للمساهمة في دعم المتضررين من "تفجيرات مسجد الروضة" التي حدثت في نوفمبر ٢٠١٧، وذلك من خلال تقديم الدعم المجتمعي لأهالي القرية من خلال تدريب الأطفال في المدارس على مكونات الإسعافات الأولية، والاستعداد للكوارث، والتوعية الصحية لرعاية المرضى في المنازل، وتقديم دورات تدريبية للمرأة المعيلة والشباب، والتدريب الحر في على المنتجات اليدوية وتركز المنحة على تقديم الدعم اللازم للمرأة والشباب، وهي الفئات الأولى بالتنمية، مشيرة إلى أن محافظة شمال سيناء تقع على رأس أولويات التنمية للحكومة المصرية في الوقت الحالي.

وأكد اللواء أبو بكر الجندي وزير التنمية المحلية أن هذه المنحة ستستخدم لصالح الوعي المجتمعي والخدمات الصحية وتمكين المرأة والشباب لأهالي شمال سيناء، مقدماً شكره للوزيرة على توفير هذه المنحة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وقال السيد توماس جولدبرجر القائم بأعمال السفير الأمريكي لدى القاهرة بأن هذه الأموال ستسمح للهلال الأحمر المصري بتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لتعزيز عملية التعافي لأولئك الأطفال الذين فقدوا عائلتهم. وأضاف إنه يتم مساعدة الهلال الأحمر المصري في توفير الدعم لكسب العيش للأسر المحرومة من الدخل بسبب الهجوم وهذه المبادرة من الشعب الأمريكي للشعب المصري، هي رمز للصدقة و التضامن، وجزء من الالتزام المتواصل لهزيمة الإرهاب معاً.

• مصر والكويت توقعان ٥ اتفاقيات لدعم برنامج تنمية سيناء ومشروع تصنيع التمور ووثائق مجلس الوزراء والسكة الحديدية بقيمة ٥ مليار، وقعت الدكتورة سحر نصر وزيرة

الاستثمار والتعاون الدولي ٥ اتفاقيات مع الدكتور عبد الوهاب البدر المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية بقيمة ٨٦,١ مليون دينار كويتي بما يعادل ٥ مليارات جنيه في إطار برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء.

وتبلغ قيمة الاتفاقية الأولى تمويل بقيمة ٦٠ مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع طريق النفق - شرم الشيخ ضمن برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء، وخطة الدولة لهيئة البنية الأساسية وتطوير شبكة الطرق في تلك المنطقة الحيوية، وتبلغ قيمة الاتفاقية الثانية ١٧,٥ مليون دينار كويتي مخصصة للمساهمة في تمويل مشروع طريق عرضي ٤ ضمن برنامج الحكومة لتنمية شبه جزيرة سيناء بهدف تحسين حركة النقل بداخل شبه جزيرة سيناء، وكذلك بينها وبين باقي الأقاليم في جمهورية مصر العربية، وتشيط السياحة الوافدة، وتقليل عدد الحوادث، وتشجيع السكان على الانتقال من منطقة الدلتا المزدهمة إلى منطقة سيناء الواعدة اقتصادياً، وسيستفيد منهما حوالي ٢٢ ألف نسمة من أهالي سيناء، حيث يستفيد من المشروع الأول حوالي ٢,٢٤ ألف نسمة بعدة مناطق أهمها مدينة بئر العبد، وقرية الجفجافة، بينما سيسهم المشروع الثاني في إفادة ٦,٧ ألف نسمة تقريباً في عدة مناطق أهمها مدينة نخل وقرية النقب، هذا بالإضافة إلى العدد الكبير من المواطنين والمسافرين الذين سيستفيدون من المشروع من غير سكان سيناء.

وتتمثل الاتفاقية الثالثة في منحة بقيمة ٥٠٠ ألف دينار كويتي لدعم المرحلة الثانية من نشاطات مركز الوثائق الاستراتيجية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء لتوثيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وذلك لبناء قاعدة معرفية وثائقية على المستوى القومي بإنشاء وحدات توثيق معرفي بأغلب جهات الدولة للحفاظ على الوثائق بها وتكون النواة المركزية هي وحدة الوثائق الاستراتيجية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ودراسة وتوثيق أهم الشخصيات الرائدة والمؤثرة في الحياة المصرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وتبلغ قيمة الاتفاقية الرابعة نحو ١٠٠ ألف دينار كويتي وهي منحة لدعم دراسة جدوى تنفيذ مشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور في مصر، من خلال تعظيم الاستفادة من الميزة النسبية لمصر كأعلى بيئة إنتاجية للتمور في العالم، والاستفادة من مخزون المياه الجوفية في الزراعة، وإدخال تكنولوجيا التصنيع



من خلال إنتاج صناعات مستحدثة، وخلق مواقع إنتاجية وخدمية تتيح فرص عمل جديدة.

وفي إطار الاستفادة من فائض تمويل مشروع نظام التحكم والإشارات على خط السكة الحديدية بنها - الزقازيق - الاسماعيلية - بورسعيد، تم توقيع تعديل هذا الاتفاق للاستفادة من نحو ٧ مليون دينار كويتي ما يعادل ٤٠٩ مليون جنيه في إطار دعم قطاع النقل وتحديث اسطول القطارات والمساهمة في تمويل ١٠٠ جرار جديد للهيئة سكك حديد مصر، مما يصب في النهاية في مصلحة المواطن.

ومن جانبها وجهت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي الشكر إلى مسئولى الصندوق الكويتي للتنمية، وعلى رأسهم السيد عبد الوهاب أحمد البدر المدير العام للصندوق، وذلك للتعاون الدائم الممتد بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق، مشيرة إلى أنه قبل التوقيع عقدت لقاء مع مدير الصندوق الكويتي للتنمية، وتم الاتفاق على دعم المياه في سيناء، موضحة أنه بتكليف من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي تتحرك الوزارة لدعم مشروع تنمية سيناء، حيث حدث تفاوض مع الصناديق العربية لدعم هذه المنطقة من أجل تنمية سيناء وتحسين شبكات الربط والطرق في هذه المنطقة، مشيرة إلى أن الجهود التنموية تسير في سيناء بشكل مُنظم من خلال تنفيذ عدد كبير من المشروعات التي تتيح خدمات التعليم والصحة والسكن والانتقال لأهالي سيناء، بالإضافة لتوفير المياه النظيفة وإقامة التجمعات التنموية وتهيئة البنية الأساسية لاستقبال الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يساهم في إتاحة المزيد من فرص العمل لأبناء سيناء وغيرها من المناطق المحيطة، بالإضافة لتحسين مستويات الدخل في تلك المناطق وإعطائها دفعة تنموية هامة.

